



استقبل وكلاء وزارات الداخلية بدول المجلس قبيل انطلاق اجتماعهم التحضيري لاجتماع وزراء الداخلية الخليجيين

# النائب الأول: دول «التعاون» تجمعها وحدة المصير وروابط الأخوة والتكامل في مختلف المجالات



النائب الأول لرئيس مجلس الوزراء ووزير الداخلية الشيخ فهد اليوسف مستقبلاً وكلاء وزارات الداخلية بدول المجلس التعاون الخليجي

التعاون الأمني الخليجي ركيزة أساسية في حفظ الأمن والاستقرار وتعزيز المسيرة المشتركة

المشارك وببحث سبل تطوير أليات التعاون وتبادل الخبرات بين وزارات الداخلية بدول المجلس بما يعزز كفاءة الأجهزة الأمنية ويرسخ الأمن الإقليمي. وتمنى الشيخ فهد اليوسف في ختام اللقاء لوكلاء وزارات الداخلية الخليجيين التوفيق والنجاح في أعمال اجتماعهم، وأن يساهموا في تحقيق نتائج متميزة تدعم مسيرة العمل الخليجي المشترك وتعزز جهود حفظ الأمن والاستقرار في دول المجلس.

الأمير الشيخ مشعل الأحمد مرحباً بهم في بلدهم الثاني الكويت. ونوه النائب الأول بما يجمع دول مجلس التعاون من وحدة المصير وروابط الأخوة والتكامل في مختلف المجالات، لاسيما المجالات الأمنية التي تشكل ركيزة أساسية في حفظ الأمن والاستقرار وتعزيز المسيرة المشتركة. وأكد النائب الأول أن الاجتماع التحضيري يمثل محطة مهمة في مسار الإعداد والتنسيق لطرح ومناقشة القضايا ذات الاهتمام

كونا: استقبل النائب الأول لرئيس مجلس الوزراء ووزير الداخلية الشيخ فهد اليوسف أمس الأربعاء وكلاء وزارات الداخلية بدول المجلس التعاون لدول الخليج العربية، وذلك قبيل انطلاق اجتماعهم التحضيري الذي تستضيفه الكويت تمهيداً للاجتماع الـ 42 لوزراء الداخلية بدول المجلس. ونقل الشيخ فهد اليوسف إلى وكلاء وزارات الداخلية بدول المجلس تحيات صاحب السمو

خلال ترؤسه الاجتماع التحضيري لوكلاء وزارات الداخلية بدول المجلس

## العدواني: أمن دول «الخليج» مسؤولية جماعية

- تطوير منظومة العمل الأمني الخليجي المشترك بما يجسد وحدة الموقف في مواجهة التحديات
- العميمي: استكمال خطوات إنجاز المشاريع الأمنية المشتركة وتحقيق التكامل في المجال الأمني



وكيل وزارة الداخلية بالتكليف اللواء علي العدواني والأمين العام المساعد للشؤون الأمنية العميد حمد العميمي مع حضور اجتماع وكلاء وزارات الداخلية الخليجيين

### أحمد خميس

عقد وكلاء وزارات الداخلية بدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية أمس الأربعاء اجتماعهم التحضيري للاجتماع الـ 42 لوزراء الداخلية بدول المجلس في الكويت برئاسة وكيل وزارة الداخلية بالتكليف رئيس الدورة الحالية اللواء علي العدواني. ورحب اللواء العدواني في كلمته بمسئولي الاجتماع بالأمين العام المساعد للشؤون الأمنية العميد حمد العميمي، ووكلاء وزارات الداخلية بدول المجلس وأعضاء الوفود وممثلي الأمانة العامة لمجلس التعاون لدول الخليج العربية. وأكد أن ما يجمع دول مجلس التعاون من روابط العفوية والدم والمصير المشترك يجعل من أمنها مسؤولية جماعية لا تعرف الحدود، مشيراً إلى أن المرحلة الحالية تتطلب مزيداً من التكامل الأمني والتقني لمواجهة التحديات المعاصرة والتحول من مرحلة التنسيق إلى مرحلة العمل الأمني الخليجي الموحد بخطى مشتركة وإجراءات متزامنة. وأوضح اللواء العدواني أن القيادة

السياسية في الكويت ممثلة بصاحب السمو الأمير الشيخ مشعل الأحمد، وسمو ولي العهد الشيخ صباح الخالد تولى اهتماماً بالغاً بتعزيز منظومة التعاون الخليجي في مختلف المجالات وفي مقدمتها المجال الأمني إيماناً منها بأن أمن الخليج كل لا يتجزأ وأن استقراره أساس ازدهار المنطقة.

وأشار إلى أن الاجتماع يمثل محطة مهمة لتعزيز التشاور وتبادل الرؤى حول سبل تطوير منظومة العمل الأمني الخليجي المشترك ووضع الأسس العملية لتطبيق الاستراتيجيات الأمنية الموحدة بما يعزز كفاءة الأجهزة الأمنية ويجسد وحدة الموقف الخليجي في مواجهة التحديات الراهنة والمستقبلية.

وأكد اللواء العدواني أهمية الخروج بتوصيات عملية وبناءة تعرض على وزراء الداخلية في اجتماعهم المقبل، متمنياً أن تكلل أعمال الاجتماع بالنجاح والتوفيق لما فيه خير وأمن واستقرار دول المجلس وشعوبها. بدوره، أكد العميد حمد العميمي في كلمته أن الاجتماع يأتي استكمالاً للقاءات

الأخوية المتواصلة التي تسهم في إنجاز المشاريع الأمنية الخليجية المشتركة وتحقيق التكامل في المجال الأمني وصولاً الى تنفيذ أهداف وتطلعات قادة دول المجلس في ظل توجيهاتهم الحكيمة والسديدة بما يعزز أمن واستقرار دول المجلس ويخدم مواطنيه والمقيمين فيه. ونقل تحيات وتقدير الأمين العام لمجلس التعاون لدول الخليج العربية جاسم البديوي وتمنياته الصادقة بالتوفيق والسادد لاجتماع وكلاء وزارات الداخلية بدول المجلس.

وأعرب عن فائق الشكر والتقدير للكويت على استضافتها للعديد من الاجتماعات الوزارية واللجان الفنية وورش العمل الرفيعة المستوى وما لقيه المشاركون من حفاوة الاستقبال وكرم الضيافة. وناقش وكلاء دول الاجتماع المواضيع المدرجة على جدول الأعمال التي تسهم في تعزيز مسيرة التعاون الأمني الخليجي المشترك، وبحثوا آخر المستجدات الأمنية في المنطقة وتنسيق الجهود والأهداف لما تتطلبه المرحلة الراهنة والخروج بالتوصيات المناسبة.

أكدت تعزيز التعاون التجاري والاقتصادي والاستثماري وبكل قطاعات النقل

## اللجنة الكويتية - الإيرانية للتعاون التجاري تختتم أعمال دورتها الـ 13 في الكويت

تبادل الخبرات في تطوير القدرات البشرية بهدف الارتقاء بالكفاءات وتبادل الخبرات الفنية

العام والخاص في كلا البلدين. وأشارت إلى حرص دولة الكويت على متابعة تنفيذ ما تم الاتفاق عليه والبناء عليه في المرحلة المقبلة بما يعزز المصالح المشتركة ويدعم فرص التعاون في قطاعات النقل البري والبحري. وذكرت أن المناقشات شملت التعاون في المجال الصناعي والتدريب المهني وتبادل الخبرات في تطوير القدرات البشرية، وذلك ضمن رؤية مشتركة تهدف إلى الارتقاء بالكفاءات وتبادل الخبرات الفنية.

وأكدت أن هذه النقاشات أسهمت في وضع أسس عملية واضحة لتعميق التعاون الفني وفتحت آفاقاً جديدة للعمل المشترك بين القطاعين العام والخاص في كلا البلدين. وأشارت إلى حرص دولة الكويت على متابعة تنفيذ ما تم الاتفاق عليه والبناء عليه في المرحلة المقبلة بما يعزز المصالح المشتركة ويدعم فرص التعاون في قطاعات النقل البري والبحري. وذكرت أن المناقشات شملت التعاون في المجال الصناعي والتدريب المهني وتبادل الخبرات في تطوير القدرات البشرية، وذلك ضمن رؤية مشتركة تهدف إلى الارتقاء بالكفاءات وتبادل الخبرات الفنية.



مروة الجعديان

كونا: اختتمت أمس أعمال اللجنة الكويتية - الإيرانية المشتركة للتعاون التجاري في دورتها الـ 13 التي تستضيفها وزارة التجارة والصناعة بهدف تعزيز التعاون بالمجالات التجارية والاقتصادية والاستثمارية. واعتمد محضر الاجتماع عن الجانب الكويتي وكيل وزارة التجارة والصناعة بالتكليف مروة الجعديان، ومن الجانب الإيراني نائب وزير الصناعة والتجارة والمعادن ورئيس منظمة تنمية التجارة محمد دهنوي، بحضور السفير الإيراني لدى البلاد محمد توتنجي وعدد من المسؤولين من كلا الجانبين. وقالت الجعديان، في كلمة لها بختام أعمال اللجنة التي

أكدت أنها مثال مشرف في ميادين العمل الإنساني والتطوعي والإغاثي

## وزيرة الشؤون: للمرأة الكويتية بصمة في شتى المجالات

البديوي: للمرأة الخليجية دور محوري في جميع المجالات الاقتصادية والاجتماعية والأسرية



وزيرة الشؤون الاجتماعية وشؤون الأسرة والمفولة د. أمثال الحويلة متوسطة الأمين العام لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية جاسم البديوي ووزيرة التنمية الاجتماعية والأسرة القطرية بثينة النعيمي ووزيرة التنمية الاجتماعية بسلطنة عمان ليلي النجار خلال الحدث الجانبى الرفيع المستوى «المرأة في قلب التنمية: من التمكين إلى التأثير» في الدوحة

والأسرية. وأوضح البديوي أن موضوع فعالية اليوم يجسد رحلة متكاملة عاشتها المرأة الخليجية عبر عقود من العمل الجاد واستكمالاً للرؤية الحكيمة لقادة دول مجلس التعاون الذين آمنوا بأن تمكين المرأة ليس خياراً بل أساس لتحقيق تنمية مستدامة. وأشار إلى تبني دول المجلس استراتيجيات العمل الخليجي المشترك لشؤون المرأة (2024-2030) التي أكدت أهمية مشاركة المرأة الخليجية في مختلف القطاعات والميادين.

وذكر أن الإحصاءات الصادرة عن المركز الإحصائي الخليجي أظهر حجم التحول النوعي الذي تشهده دول مجلس التعاون في مسيرة تمكين المرأة حيث بلغت نسبة الموظفات في القطاع الحكومي على مستوى دول المجلس أكثر من 40٪ من إجمالي عدد الموظفين كما تبلغ نسبة الموظفات في القطاع الخاص أكثر من 39٪ وعلى مستوى أعضاء الهيئات الأكاديمية بلغت نسبة النساء نسبة أكثر من 41٪. بدوره، قالت وزير التنمية الاجتماعية والأسرة القطرية بثينة النعيمي إن أعمال هذه القمة العالمية الثانية للتنمية الاجتماعية تعد نقطة محورية في مسار تعزيز التنمية المستدامة المرتكزة على الإنسان وهي قمة نستشرف فيها المستقبل بخطى واضحة ونجدد التزامنا الجماعي بإعلاء قيم العدالة الاجتماعية والكرامة الإنسانية واتخاذ الخطوات العملية لوضع المرأة في قلب التنمية.

من جانبها، قالت وزير التنمية الاجتماعية بسلطنة عمان ليلي النجار إن هذا اللقاء يجسد إيمان دول مجلس التعاون بالدور المحوري للمرأة في تحقيق التنمية المستدامة، ويؤكد أن تمكينها ليس غاية بحد ذاته بل هو مسار متكامل يسهم في صنع التحول الإيجابي في مجتمعاتنا.

«ضربت مثلاً مشرفاً في ميادين العمل الإنساني والتطوعي والإغاثي وفي الدفاع عن حقوق الإنسان وجهود التنمية المجتمعية ونالت مؤخرًا شرف خدمة الوطن في المجالات الشريفة والعسكرية والدفاعية والقضائية»، مؤكدة أن هذه الإنجازات تمثل رصيداً وطنياً يفخر به الجميع. وأكدت أن مشاركة المرأة لم تعد خياراً تكميلياً أو استجابة لمتطلبات أممية بل أصبحت شرطاً أساسياً لتحقيق العدالة الاجتماعية والنهضة الاقتصادية، مشددة على أن سياسات التنمية في الكويت على أمد العقود الماضية ركزت على تمكين المرأة تعليمياً وصحياً واقتصادياً وسياسياً وقد أثمرت هذه الجهود نجاحات ملموسة ومكاسب نوعية في مختلف المجالات.

وقالت: «لقد آن الأوان للانتقال إلى المرحلة التالية، وهي مرحلة تمكين النساء لصناعة الأفر المستدام من خلال المشاركة الفاعلة في رسم السياسات الدامجة والشاملة التي تعزز العدالة والمساواة وتدعم التنمية المستدامة في مجتمعاتنا». وأضافت أن اختيار سلطنة عمان لعنوان الحدث «المرأة في قلب التنمية» يعبر بدقة عن موقع المرأة الحقيقي في معادلة التقدم إذ يضعها في مركز التنمية بوصفها القلب النابض لها ويحمل دعوة صادقة لتجاوز مرحلة التمكين نحو مرحلة التأثير وصناعة التغيير.

من جانبه، قال الأمين العام لمجلس التعاون لدول الخليج العربية جاسم البديوي إن المسيرة المباركة لمجلس التعاون لدول الخليج العربية حققت إنجازات كبيرة أسهمت في الوصول إلى العديد من الأهداف التي رسمها أصحاب الجلالة والسمو قادة دول المجلس، مبيناً أنه كان - ولا يزال - للمرأة الخليجية الدور المحوري والشريك في جميع المجالات الاقتصادية والاجتماعية

الدوحة - كونا: أكدت وزيرة الشؤون الاجتماعية وشؤون الأسرة والمفولة د. أمثال الحويلة أمس الأربعاء أن المرأة الخليجية الحاقلة في الحراك المجتمعي والمدني وطموحها المتجدد عبر الأجيال الذي لا يحده سقف استطاعت أن تترك بصمتها في شتى المجالات». وجاء ذلك في كلمة ألقتهها الوزيرة الحويلة خلال الحدث الجانبى رفيع المستوى (المرأة في قلب التنمية: من التمكين إلى التأثير) الذي نظمته سلطنة عمان الشقيقة بالشراكة مع الكويت والأمانة العامة لمجلس التعاون لدول الخليج العربية على هامش أعمال مؤتمر القمة العالمية الثانية للتنمية الاجتماعية المنعقد في العاصمة القطرية الدوحة. واستعرضت الوزيرة الحويلة مسيرة المرأة الكويتية كنموذج رائد للانتقال من التمكين إلى صناعة التأثير، مؤكدة أن المرأة الكويتية «أسهمت في جهود التشريع من منظور إنساني واجتماعي متكامل كبرلمانية وقادت المؤسسات التعليمية والأكاديمية كوزيرة ورئيسة جامعة وأعدت رسم المنظومة الثقافية ككاتبة وفنانة ومؤرخة وإعلامية واعتلت منصات الترويج في المحافل الرياضية». وأضافت أن المرأة الكويتية «ارتقت بالخدمات الصحية التخصصية في مجالات التطبيب والجراحة والطب النووي والعصبي وأسهمت في ابتكار التقنيات والأجهزة الحديثة»، كما أُنشئت حضورها الفاعل في المشهد العالمي لدراسات وعلوم الفضاء والفيزياء والهندسة والأمن السيبراني وتكنولوجيا المعلومات ونجحت في الحفاظ على موقعها ضمن قائمة (فوربس) للسيدات الأكثر تأثيراً ونجاحاً في مجالات المال والأعمال.

وأشارت إلى أن المرأة الكويتية المساعد لقطاع الشؤون المالية والإدارية وشؤون التعاون الإدارية والشؤون الاجتماعية. سيد عيسى عن اكتمال الربط الآلي مع كل الجمعيات التعاونية التي تسهم في إحكام الرقابة المالية والإدارية على جميع الجمعيات التعاونية في البلاد. وأشار عيسى في تصريح صحفي إلى أن عدد الجمعيات التعاونية بلغ 76 جمعية، مبيناً أن الرقابة والمتابعة الآلية تتم على جميع أعمال الجمعيات

### بشري شعبان

كشفت وكيل وزارة الشؤون الوكيل المساعد لقطاع الشؤون المالية والإدارية وشؤون التعاون الإدارية والشؤون الاجتماعية. سيد عيسى عن اكتمال الربط الآلي مع كل الجمعيات التعاونية التي تسهم في إحكام الرقابة المالية والإدارية على جميع الجمعيات التعاونية في البلاد. وأشار عيسى في تصريح صحفي إلى أن عدد الجمعيات التعاونية بلغ 76 جمعية، مبيناً أن الرقابة والمتابعة الآلية تتم على جميع أعمال الجمعيات

## «الشؤون»: ربط آلي مع كل الجمعيات التعاونية

دور الميكنة الإلكترونية في إدارات الجمعيات وتطبيق أنظمة رقابية تقوم على أسس فائقة وواضحة تركز على القوانين واللوائح المنظمة، الأمر الذي ينعكس على سرعة وجودة الخدمات وتقديمها بشكل إيجابي للمواطنين. وشدد عيسى على أن آلية الرقابة المعتمدة تشمل النقاط التي تشهد تعاملًا مباشرًا بين الجمعيات والوزارة والشركات، لضمان وضوح الإجراءات ومنع أي تجاوزات، مؤكداً أن الهدف الأساسي للحفاظ على المال العام، وتعزيز ثقة المساهمين والمستهلكين في أداء الجمعيات.

الإدارية والمالية، بالإضافة إلى المخازن ومراكز العمليات الداخلية. وبين عيسى أن «المرحلة الحالية تتركز على تدقيق كل البيانات المالية والإدارية وحركة البضائع الواردة إلى الوزارة من قبل المراقبين الماليين والإداريين المعيّنين في كل جمعية، وذلك للتأكد من صحة وسلامة المعلومات قبل اعتمادها»، موضحاً أن هذه الخطوة تأتي لضمان ضبط مصادر الخلل ومعالجتها بشكل فوري، بما يمنع تراكم أي ملاحظات أو مخالفات قد تؤثر على استقرار العمل التعاوني. وأكد أن الوزارة تعمل على تعزيز